

أثر مكونات الهيكل المالي على الحد من المخاطر المصرفية
(دراسة ميدانية على عينة من المصارف العاملة بالسودان)

The Impact of Financial Structure Components on Reducing Banking Risks (A field study
on a sample of banks operating in Sudan)

إعداد:

الدكتور/ مازن عبد الله إبراهيم البشير

أستاذ مشارك، قسم المحاسبة، كلية الأعمال والاقتصاد، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية

Email: m.elbashir@qu.edu.sa

الدكتورة/ نورا علي الزبال الحاج أحمد

بنك الخرطوم، جمهورية السودان

Email: nuraali292929@gmail.com

المخلص:

هدف هذا البحث إلى إظهار أثر مكونات الهيكل المالي على المخاطر المصرفية، وبيان أثر قرارات الانتماء المصرفي في الحد من المخاطر المصرفية وبحث مدى كفاية تحليل مكونات الهيكل المالي وأثرها في الحد من المخاطر المصرفية. استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي بالتطبيق على عينة مكونة من (139) من مدراء الفروع، والمدراء بالإدارة، والمراجعين الداخليين، ورؤساء الأقسام، وشاغلي الوظائف الأخرى العاملين بالمصارف السودانية العاملة في ولاية الخرطوم خلال فترة البحث عام 2025م. وتم تحليل البيانات بواسطة استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS ، توصل البحث إلى عدة نتائج منها: التمويل بحقوق الملكية يستدل به على قوة المركز المالي للعميل، كما تزداد رغبة المصارف في منح الاقتراض كلما كان العميل له تجارب سابقة في الاقتراض من المصرف، يحظى تحليل مكونات الهيكل المالي لطالبي الائتمان بالاهتمام الكافي من قبل منحي الائتمان، كما يدعم وجود هيكل مالي مثالي موقف منحي الائتمان بقبول منح الائتمان المصرفي. وفي ضوء ما توصل له البحث من نتائج يوصي الباحثان المصارف بالاهتمام بالدراسة والتحليل الدقيق والشامل للطلبات المقدمة للائتمان، كذلك الالتزام بتجويد العمل من خلال الخطوات الفنية والتنفيذية للعاملين بالمصارف، وضرورة الاهتمام بالتخطيط الائتماني من خلال عمليات التخطيط للسيولة والربحية، وتعزيز الرقابة والتننبؤ بالمخاطر الائتمانية من خلال المتابعة والاستشعار المبكر، الزيارة الميدانية وإجراء مسح عن العميل وتقارير الاستعلام.

الكلمات المفتاحية: المصارف، القروض، المخاطر المصرفية، الهيكل المالي.

The Impact of Financial Structure Components on Reducing Banking Risks (A field study on a sample of banks operating in Sudan)

Dr. Mazin Abdullah Elbashir

Associate Professor, Department of Accounting, College of Business and Economics, Qassim University, Kingdom of Saudi Arabia

Dr. Nura A. Al-zabal

Bank of Khartoum, Republic of Sudan

Abstract:

The objective of this research is to demonstrate the impact of financial structure components on banking risk, to clarify the effect of bank credit decisions in mitigating banking risk, and to examine the adequacy of analyzing financial structure components and their role in reducing such risks. The study employed the descriptive-analytical method, applied to a sample of 139 participants including branch managers, acting managers, internal auditors, department heads, and other employees working in Sudanese banks operating in Khartoum State during the research period in 2025. Data were analyzed using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS).

The study reached several findings, among which: financing through equity is indicative of the client's financial strength; banks' willingness to extend loans increases when the client has prior borrowing experience with the bank; the analysis of financial structure components of credit applicants receives adequate attention from credit providers; and the existence of an optimal financial structure strengthens the position of credit providers in approving bank credit.

Based on these results, the researchers recommend that banks give due attention to thorough and comprehensive study and analysis of credit applications, ensure the quality of work through technical and procedural steps by bank staff, prioritize credit planning through liquidity and profitability planning processes, and enhance monitoring and prediction of credit risks through follow-up and early detection, including field visits, client surveys, and inquiry reports.

Keywords: bank, Loans, banking risks, financial structure.

1. مقدمة البحث:

إن التطورات في الصناعة المصرفية أدت لزيادة الخدمات المصرفية وتنوعها وبالتالي ظهور المخاطر المصرفية، التي تعتبر من الموضوعات التي تتركز لدى المصرفيين والماليين، واتضح أن المخاطر المصرفية وعدم إدارتها بصورة جيدة من مسببات الأزمات المالية والمصرفية، إذ تحكم عملية الائتمان المصرفي اعتبارات كثيرة ومتعددة تهدف إلى الحد من المخاطر المصرفية المصاحبة لقرارات الائتمان إلى أدنى حد ممكن، ولذا لم تقتصر وظيفة الإدارة المالية على الوظائف التقليدية المتمثلة في مسك الدفاتر المحاسبية وتحديد نتائج المركز المالي بل أصبح دورها ينصب في التخطيط والتحليل، وهذا التوجه أدى إلى توليد ما يعرف بهيكلية التمويل مما يدعونا إلى دراسة مكونات الهيكل المالي وأثرها على المخاطر المصرفية.

1.1. مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في ضعف اهتمام المصارف بتشكيلية الهيكل المالي وقراءة مكونات والظروف المحيطة بالمنشأة المراد تمويلها عند اتخاذ قرارات الائتمان وقد يؤثر ذلك على المخاطر التي يتعرض لها المصرف. عليه يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي الآتي:

ما أثر مكونات الهيكل المالي على الحد من المخاطر المصرفية؟ ويتفرع من هذا السؤال بعض الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ما أثر حقوق الملكية على المخاطر المصرفية؟
- ما أثر المطلوبات على المخاطر المصرفية؟
- ما أثر الهيكل المالي الأمثل على المخاطر المصرفية؟

2.1. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

- إظهار أثر مكونات الهيكل المالي على المخاطر المصرفية.
- بيان أثر قرارات الائتمان المصرفي في الحد من المخاطر المصرفية.
- بحث مدى كفاية تحليل مكونات الهيكل المالي وأثرها في الحد من المخاطر المصرفية.

3.1. أهمية البحث:

للبحث أهمية علمية تتمثل في لفت انتباه الأكاديميين ومراكز الأبحاث لمشكلة المخاطر المصرفية وأثر مكونات الهيكل المالي في الحد منها لإجراء مزيد من الدراسات في هذا المجال، وذلك لمواكبة التطور العالمي والوقوف على المفاهيم الحديثة فيه. كما أن للبحث أهمية عملية تتمثل في توضيح الدور الهام الذي يلعبه تحليل الهيكل المالي في المصارف ليساعد عملاء المصارف في تقييم الأداء ومعرفة المخاطر التي تحيط بهم.

4.1. فرضيات البحث:

اختبر البحث الفرضية الرئيسة التالية:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات الهيكل المالي على المخاطر المصرفية"

ولقد تم اشتقاق الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحقوق الملكية على المخاطر المصرفية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمطلوبات على المخاطر المصرفية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهيكل المالي الأمثل على المخاطر المصرفية.

5.1. حدود البحث:

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

- الحدود الزمانية: 2025م
- الحدود المكانية: عينة من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية

2. الدراسات السابقة:

فيما يلي بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات البحث:

بينت دراسة Giovanni & Robert (2010) أن تحديد مصادر مختلفة للمخاطر يعتبر محددات مهمة للهيكل التنظيمية للبنوك عند التوسع في الأسواق الجديدة، وتستفيد الهياكل التنظيمية للشركات التابعة من حماية أكبر من المخاطر الاقتصادية بفضل المسؤولية المحدودة على مستوى الشركات التابعة، لكنها أكثر عرضة لمخاطر مصادرة رأس المال من الفروع. لذلك، تُفضل الهياكل التنظيمية للفروع على الهياكل التنظيمية للشركات التابعة عندما تكون مخاطر المصادرة مرتفعة مقارنةً بالمخاطر الاقتصادية، والعكس صحيح. يُقلل ترابط المخاطر بين البلدان وتسعير المستثمرين الدقيق للمخاطر من الاختلافات بين الهيكلين. علاوة على ذلك، يؤثر الهيكل التنظيمي للبنك على مستوى تحمله للمخاطر وحجم الشركات التابعة.

هدفت دراسة Zeyad S. Ramadan (2012) إلى استكشاف ما إذا كان الرافعة المالية تعني دائماً المخاطرة. ولهذا الغرض، استخدم انحدار البيانات المقطعية المجمعة غير المتوازنة لعينة من 30 شركة صناعية أردنية مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2001-2011، ومعامل بيتا كممثل للمخاطر المنهجية. علاوة على ذلك، تم اختبار أربع تعريفات مختلفة للرافعة المالية لضمان مصداقية النتائج وعموميتها. تُظهر النتائج أن الرافعة المالية عامل محدد في تقدير المخاطر، ويمكن أن تفسر 21%-24% من التباين في المخاطر المنهجية للشركات الصناعية الأردنية. وبناءً على ذلك، فإن الرافعة المالية من وجهة نظر الشركة الصناعية الأردنية تعني دائماً المخاطرة، مع ضرورة تذكر أن المخاطرة ليست بالضرورة أمراً سيئاً، لأن إمكانات الربح العالية غالباً ما تأتي مع مستوى عالٍ من المخاطرة. تتفق هذه النتيجة مع النظرية التقليدية لهيكل رأس المال، حيث أن ارتفاع مستوى الدين في هيكل رأس المال يأتي مصحوباً بمخاطرة أكبر.

كما هدفت دراسة Adina (2014) إلى تسليط الضوء على المخاطر التي تفاقمت على النظام المصرفي خلال الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة، والتدابير المتخذة للحد منها، وتقييم مستوى إدارة المخاطر الكافية التي تضمن التطور الإيجابي للنشاط المصرفي واستقرار الاقتصاد. وفي سياق الأزمة، كما حددت عدد من العوامل المزعجة للاستقرار التي أثرت على أداء البنوك وأدت إلى عدم الاستقرار في النظام بأكمله، ظهر التحليل أن النظام المصرفي يتميز بمستوى عالٍ من الحساسية، وعرضة لنقاط الضعف الناجمة عن الأزمة الدولية الأخيرة وزيادة المخاطر في هيكله. وقد تفاوتت التدابير المتخذة للحد من المخاطر وفقاً

لمستوى التنمية في كل دولة، إلا أن الالتزام بها قد قلل من الآثار السلبية للأزمة ووفر إدارة أفضل للمخاطر للمساعدة في تجنب مثل هذه المواقف في المستقبل.

هدفت دراسة صلاح الدين ورقية (2017) إلى التعرف على إمكانية تطبيق المصارف التجارية العراقية نسبة السيولة حسب اللوائح الإرشادية والتعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي وتوظيفها في مجالات مربحة وتحديد حجم المخاطرة المصاحبة لها، ومن نتائج الدراسة: تساهم رقابة البنك المركزي العراقي مساهمة فعالة في تطوير ونمو نسبة السيولة وملائمتها مع العمل المصرفي إذا تم احتساب بنودها وفق أنموذج موحد يحتوي على مفردات بسط ومقام النسبة بشكل أمثل من قبل المصارف التجارية العراقية عينة البحث، ومن توصيات الدراسة: ضرورة المساهمة الفعالة لدور البنك المركزي العراقي في مراقبة مستوى السيولة في المصارف العراقية في احتساب نسبة السيولة بما يتناسب مع اللوائح الإرشادية والتعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي ومع المعايير الدولية.

هدفت دراسة حامد (2017) إلى تطبيق أفضل الطرق والممارسات وأساليب التحليل الائتماني باستخدام مؤشرات التي يمكن استخدامها في تحليل البيانات المالية للعملاء طالبي الائتمان لتقليل المخاطر المصرفية والتوصل إلى مجموعة من المؤشرات المالية الملاءمة لتستخدم في عملية التحليل الائتماني كأحد الأساليب الرئيسية في قياس الأداء المالي لعملاء الائتمان لتعتمد المصارف على نتائجها في ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي، ومن نتائج الدراسة: تمكن المؤشرات المالية من الحكم على الجدارة الائتمانية للعملاء طالبي الائتمان المصرفي، أن المؤشرات المالية أداة تستخدمها المصارف كأسلوب استباقي لمواجهة المخاطر الائتمانية، كما تعتمد المصارف على التحليل الائتماني كمقياس لتقييم المخاطر المصرفية للعملاء، ومن توصيات الدراسة: على المصارف إلزام منشأة العميل طالبي الائتمان بتقديم تقارير مالية مدققة لعدد من السنوات من شأنها المساعدة في اتخاذ قرار منح الائتمان.

هدفت دراسة سلامات (2018) للإجابة على الإشكالية الرئيسية المتمثلة كيف يتم حساب تكلفة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، ومن نتائج الدراسة: من أهم الوثائق التي يدرسها المصرفي لدراسة قرار منح القرض، وهي ميزانية المؤسسة، وذلك للقيام بتحليل مالي دقيق في سبيل معرفة وتحديد المركز المالي للمؤسسة.

كما بينت دراسة Kwangwon & Daniel & Guseon (2019) باستخدام البيانات الصينية من عام 2006 إلى عام 2014 أن التحول في الهيكل المالي نحو هيكل أكثر اعتماداً على السوق يمكن أن يقلل من المخاطر النظامية للقطاع المصرفي. إحدى قنوات انتقال هذا التحول هي تحسن قدرة الشركات الفردية على سداد ديونها، وهو ما يتأثر إيجاباً بتطور أسواق الأسهم. ونتيجة أخرى بينتها الدراسة هي تعزيز البنوك لرقابة ائتمان المقترضين، نظراً لتباطؤ نمو ائتمانهم، كما تشير النتائج أيضاً إلى أن التحول نحو هيكل مالي قائم على السوق يمكن أن يؤدي إلى تطوير السوق المالية، بالإضافة إلى تعزيز استقرار الاقتصاد. هدفت دراسة دعاس وأيمن (2020) إلى محاولة تفسير العلاقة بين تركيبة الهيكل المالي والقرارات الإستراتيجية المالية ومعرفة كافة أنواع القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، وكذلك توضيح مدى تأثير الإستراتيجية على الهيكل المالي، من نتائج الدراسة أن المؤسسة تتميز بالاستقرار المالي والاستقلالية المالية، وهي تعتمد على إستراتيجية التوسع، كما وصلت إلى أن العلاقة بين الهيكل المالي والخيار الإستراتيجي في المؤسسة هي علاقة تناسب، أي أنه يمكن بناء أحدهما على عنصر الآخر حيث أن المؤسسة باعتمادها على خيار إستراتيجي معين فهو يؤثر على هيكلها المالي.

وهدفت دراسة بن زروق (2021) إلى تحديد وإبراز دور الهيكل المالي في اتخاذ القرارات المالية من خلال قدرة المؤسسة على اختيار مزيجها التمويلي المناسب بما يضمن تعظيم قيمتها السوقية، وفي الأخير توصلت إلى أن الاعتماد على الهيكل المالي في اتخاذ القرارات المالية يسهم في الحد من المخاطر المالية مستقبلاً لتركيزها على الجوانب المالية.

هدفت دراسة Harban (2021) إلى فحص تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة البحرين خلال الفترة (2014 - 2018) حيث اشتملت عينة الدراسة على البنوك المدرجة في بورصة البحرين والبالغ عددها 11 بنك من مجتمع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها عدم وجود تأثير هام لكل من مخاطر سعر الصرف ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل وحجم البنك على أداء البنوك المدرجة في بورصة البحرين ممثلاً بالعائد على الأصول، كما اتضح وجود تأثير لمخاطر رأس المال على أداء البنوك المدرجة في بورصة البحرين.

هدفت دراسة عماد الدين (2023) إلى التعرف على دور عنصر الكفاءة على جودة المراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المالية (مخاطر السيولة)، وبيان أثر عنصر الموضوعية على جودة المراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المالية (مخاطر التشغيل)، وبيان عنصر أداء المهام والاستمرارية على جودة المراجعة الداخلية للحد من المخاطر المالية (مخاطر السوق). توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عنصر الكفاءة لجودة المراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية (مخاطر السيولة).

هدفت دراسة يوسف وأبو بكر (2023) إلى بيان مخاطر التمويل المصرفي على المقترضين دراسة حالة بنك الأسر فرع الجنية خلال الفترة 2019 - 2021م، ومن نتائج الدراسة: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التمويل المصرفي والتقلبات الاقتصادية لدى عملاء بنك الأسرة فرع الجنية.

وهدفت دراسة نورة وعبد القادر (2023) إلى فحص العلاقة بين التمويل والنمو بناء على فئات هيكل القطاع المالي. ولتقدير أثر هيكل القطاع المالي (المعتمد على البنوك والسوق) على النمو الاقتصادي في 85 دولة خلال الفترة من 1990 إلى 2020، واستخدمت الدراسة بيانات تقاطعية. من نتائج الدراسة عدم وجود أثر للهيكل المالي القائم على البنوك أو السوق على معدل النمو. سعت دراسة Desheng Jialin & (2024) إلى توضيح تأثير انفتاح سوق رأس المال على مخاطر الائتمان المصرفي استناداً إلى بيانات الفترة من 2007 إلى 2022. وتشير النتائج إلى أن انفتاح سوق رأس المال يؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في مخاطر الائتمان لدى البنوك، ويعود ذلك أساساً إلى التحسن الكبير في السيولة. علاوة على ذلك، يكون تأثير انفتاح سوق رأس المال أكثر وضوحاً على البنوك ذات القوة السوقية الأكبر ومستوى التحول الرقمي الأعلى، مما يؤدي إلى تأثير إيجابي أكبر.

مما تقدم يتضح للباحثين الاختلاف بين هذا البحث ودراسة Giovanni & Robert (2010)، دراسة صلاح الدين ورقية (2017)، من حيث الأهداف المتوقعة تحقيقها. بينما اتفق من حيث الهدف مع دراسة Adina (2014)، دراسة سلامات (2018)، بينما اختلف أيضاً مع دراسة Zeyad S. Ramadan (2012)، دراسة Kwangwon & Daniel & Guseon (2019)، دراسة Harban (2021)، دراسة يوسف وأبو بكر (2023)، دراسة Desheng Jialin & (2024)، دراسة حامد (2017) من حيث أسلوب التحليل لاعتمادها على فترات زمنية محددة وبيانات كمية. واتفقت معها من حيث الأهداف والمتغيرات. يتميز هذا البحث بتناوله لمتغيرات الهيكل المالي والمخاطر المصرفية بشكل موسع مما كان بالدراسات السابقة التي تم الوصل إليها، بالإضافة إلى اختلاف مجتمع البحث.

3. البحث الميداني:

إجراءات الدراسة الميدانية:

وتتمثل في الإجراءات التي تم اتباعها في التخطيط للبحث الميداني، حيث يتم توضيح خطوات تصميم استمارة الدراسة وصف مجتمع وعينة البحث وتقييم أدوات القياس من خلال اختبارات الصدق الظاهري والاتساق الداخلي بالإضافة إلى توضيح الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات. وذلك على النحو التالي:

1.3. تصميم استمارة البحث:

من أجل الحصول على المعلومات والبيانات الأولية لهذا البحث تم تصميم استبانة لمعرفة مكونات الهيكل المالي وأثرها على المخاطر المصرفية- (دراسة حالة عينة من المصارف السودانية العاملة في ولاية الخرطوم)، الاستبانة هي من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية وتتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة الدراسة ويتم تحليلها للوصول للنتائج المحددة. لقد اتبع الباحثون خلال عملية بناء أداة الدراسة الخطوات التالية: الرجوع إلى الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع البحث. ثم تقسيم الاستبانة على النحو التالي: **القسم الأول:** تضمن البيانات الشخصية لأفراد العينة وهي: العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة. **القسم الثاني:** يحتوي على عدد (28) عبارة، موزعة على محورين، كما يلي:

جدول رقم (1) يوضح توزيع عبارات الاستبانة

عدد العبارات	المحور
18	الأول
10	الثاني
28	المجموع

المصدر: من واقع بيانات البحث الميداني 2025م

وقد طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا إجاباتهم عما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج والذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) ولقد تم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة. كما تم ترميز إجابات المبحوثين حتى يسهل إدخالها في جهاز الحاسوب للتحليل الإحصائي وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (2) يوضح تمثيل المتغيرات الوصفية بمتغيرات رقمية

العبارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الرقم	1	2	3	4	5

المصدر: من واقع بيانات البحث الميداني 2025م

والأوساط المرجحة لهذه الأوساط كما في الجدول التالي:

جدول رقم (3) يوضح الوزن والوسط المرجح لمقياس الدراسة

الخيار	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	1.79-1	2.59-1.8	3.39-2.6	4.19-3.40	5-4.20

المصدر: من واقع بيانات البحث الميداني 2025م

2.3. تقييم أدوات القياس:

(1) اختبارات صدق محتوى المقياس:

تم إجراء اختبار صدق المحتوى لعبارات المقاييس من خلال تقييم صلاحية المفهوم وصلاحية أسئلته من حيث الصياغة والوضوح والتي قد ترجع إما إلى اختلاف المعاني وفقاً لثقافة المجتمع أو نتيجة لترجمة المقاييس من لغة إلى أخرى حيث تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة لتحليل مضامين عبارات المقاييس ولتحديد مدى التوافق بين عبارات كل مقياس ثم قبول وتعديل بعض العبارات، وبعد استعادة الاستبيان من المحكمين ثم إجراء التعديلات التي أوصوا بها.

(2) اختبارات الاتساق والثبات الداخلي للمقاييس المستخدمة (درجة مصداقية البيانات):

يقصد بثبات المقاييس درجة خلو المقاييس من الأخطاء أي درجة الاتساق الداخلي بين العبارات المختلفة والتي تقيس متغير ما، والثبات يعنى الاستقرار أي الحصول على نفس القيم عند إعادة استخدام أداة القياس وبالتالي فهو يؤدي إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة المقياس. وكلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه، ولحساب ثبات الاستبانة تم استخدام طريقة معامل الفا كرونباخ، وطريقة التجزئة النصفية.

– معامل الثبات بطريقة معامل الفا كرونباخ: تم توزيع الاستبانات على عينة استطلاعية قوامها (10) من أفراد العينة، وكان معامل الثبات كما هو موضح بالجدول رقم (4)

جدول (4) يوضح معامل ثبات الفا كرونباخ

عدد الحالات	عدد العبارات	معامل الفا كرونباخ
10	38	0.83

المصدر: من واقع بيانات البحث الميداني 2025م

يتضح من الجدول رقم (4) أن نتائج اختبار الثبات للمقياس الكلي لجميع عبارات الاستبانة (0.83) وهو أكبر من (60%) وتعني هذه القيم توافر درجة عالية من الثبات، ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، والصدق الذاتي، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف البحث وتحليل نتائجه.

3.3. منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي. ويُعرف بأنه مجموعة الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات، وتصنيفها ومعالجتها، وتحليلها تحليلًا كافيًا، ودقيقًا لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل البحث (بشير، 2000م، ص59).

4.3. مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع العاملين بالمصارف السودانية العاملة في ولاية الخرطوم خلال فترة البحث، تم أخذ عينة بطريقة قصدية قوامها (139) من مدراء الفروع، والمدراء بالإناوبة، والمراجعين الداخليين، ورؤساء الأقسام، وشاغلي الوظائف الأخرى بالمصارف، واشتمل مجتمع البحث على البيانات الشخصية التالية: العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، المسمى الوظيفي وسنوات الخبرة. يهدف البحث من تحليل البيانات الأساسية للتمكن من معرفة مدى تمثيلهم لمجتمع البحث، ومن هنا يمكن تلخيص البيانات في جداول والتي توضح قيم كل متغير لتوضيح أهم المميزات الأساسية للعينة في شكل أرقام ونسب مئوية، وذلك على النحو التالي:

1. توزيع أفراد العينة حسب العمر: سُئل المبحوثين عن العمر، وأعطوا إجابات لأربعة خيارات، والجدول (5) يوضح توزيع الإجابات على هذه الخاصية

جدول (5) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث وفقاً للعمر

العمر	التكرار	النسبة %
أقل من 30 سنة	41	29.5
30 سنة وأقل من 40 سنة	60	43.2
40 وأقل من 50 سنة	20	14.4
50 سنة فأكثر	18	12.9
المجموع	139	100.0

المصدر: من واقع بيانات البحث الميداني 2025م

يتضح من الجدول (5) أن 29.5% من أفراد عينة البحث تقل أعمارهم عن 30 سنة، 43.2% تتراوح أعمارهم بين 30 سنة وأقل من 40 سنة، 14.4% أعمارهم 40 وأقل من 50 سنة، 12.9% أعمارهم 50 سنة فأكثر.

2. توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي: سُئل المبحوثين عن المؤهل العلمي، وأعطوا إجابات لستة خيارات، والجدول (6) يوضح توزيع الإجابات على هذه الخاصية

جدول (6) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث وفقاً للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
بكالوريوس	70	50.4
دبلوم	14	10.1
دبلوم عالي	22	15.8
ماجستير	23	16.5
دكتوراه	5	3.6
أخرى	5	3.6

المجموع	139	100.0
---------	-----	-------

المصدر: من واقع بيانات البحث الميداني 2025م

يتضح من الجدول (6) أن 50.4% من أفراد عينة البحث مؤهلهم العلمي بكالوريوس، 10.1% دبلوم، 15.8% دبلوم عالي، 16.5% ماجستير، 3.6% دكتوراه، 3.6% مؤهلات علمية أخرى.

3. توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي: سُئل المبحوثين عن التخصص العلمي، وأعطوا إجابات لستة خيارات، والجدول (7) يوضح توزيع العبارات على هذه الخاصية

جدول (7) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث وفقاً للتخصص العلمي

النسبة %	التكرار	التخصص العلمي
29.5	41	محاسبة وتمويل
18.7	26	إدارة أعمال
5.0	7	تكاليف ومحاسبة إدارية
10.8	15	اقتصاد
13.7	19	دراسات مالية ومصرفية
22.3	31	أخرى
100.0	139	المجموع

المصدر: من واقع بيانات البحث الميداني 2025م

يتضح من الجدول (7) أن 29.5% من أفراد عينة البحث تخصصهم العلمي محاسبة وتمويل، 18.7% إدارة أعمال، 5% تكاليف ومحاسبة إدارية، 10.8% اقتصاد، 13.7% دراسات مالية ومصرفية، 22.3% تخصصات علمية أخرى.

4. توزيع أفراد العينة حسب المؤهل المهني: سُئل المبحوثين عن المؤهل المهني وأعطوا إجابات لستة خيارات، والجدول (8) يوضح توزيع الإجابات على هذه الخاصية

جدول (8) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث وفقاً للمؤهل المهني

النسبة %	التكرار	المؤهل المهني
2.2	3	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية
0.8	1	زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية
1.4	2	زمالة المحاسبين القانونيين العربية
6.5	9	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية
2.9	4	زمالة أخرى
86.3	120	بدون مؤهل
100	139	المجموع

المصدر: من واقع بيانات البحث الميداني 2025م

يتضح من الجدول (8) أن 2.2% من أفراد عينة البحث مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية، 0.8% زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية، 1.4% زمالة المحاسبين القانونيين العربية، 6.5% زمالة المحاسبين القانونيين السودانية، 2.9% مؤهلات مهنية أخرى، 86.3% بدون مؤهل مهني.

5. توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي: سُئل المبحوثين عن المسمى الوظيفي، وأعطوا إجابات لخمس خيارات، والجدول (9) يوضح توزيع الإجابات على هذه الخاصية

جدول (9) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث وفقاً للمسمى الوظيفي

النسبة %	التكرار	المسمى الوظيفي
4.3	6	مدير فرع
5.0	7	نائب مدير
3.6	5	مراجع داخلي
18.7	26	رئيس قسم
68.3	95	أخرى
100.0	139	المجموع

المصدر: من واقع بيانات البحث الميداني 2025م

يتضح من الجدول (9) أن 4.3% من أفراد عينة البحث مدير فرع، 5% نائب مدير، 3.6% مراجع داخلي، 18.7% رئيس قسم، 68.3% وظائف أخرى

6. توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة: سُئل المبحوثين عن سنوات الخبرة، وأعطوا إجابات لأربعة خيارات، والجدول (10) يوضح توزيع الإجابات على هذه الخاصية

جدول (10) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة

النسبة %	التكرار	سنوات الخبرة
29.5	41	أقل من 5 سنوات
36.7	51	5 سنة وأقل من 10 سنوات
13.7	19	10 سنة وأقل من 15 سنة
20.1	28	15 سنة فأكثر
100.0	139	المجموع

المصدر: من واقع بيانات البحث الميداني 2025م

يتضح من الجدول (10) أن 29.5% من أفراد عينة البحث تقل سنوات خبرتهم عن 5 سنوات، 36.7% خبرتهم 5 سنوات وأقل من 10 سنوات، 13.7% خبرتهم 10 سنة وأقل من 15 سنة، 20.1% خبرتهم 15 سنة فأكثر.

5.3. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم إدخال البيانات وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، واستخدمت الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات الأولية وحيث تمت معالجتها إحصائياً باستخدام:

- (1) **الأساليب الإحصائية الوصفية:** تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع البحث، وتوزيعه وقد تضمنت الأساليب التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة.
- (2) **الوسط الحسابي:** تم استخدام مقياس الوسط الحسابي ليعكس متوسط إجابات عبارات الدراسة حيث تم إعطاء الوزن 5 لعبارة أوافق بشدة، والوزن 4 لعبارة أوافق، والوزن 3 لعبارة محايد، والوزن 2 لعبارة لا أوافق، والوزن 1 لعبارة لا أوافق بشدة.
- (3) **الانحراف المعياري:** تم استخدامه لقياس مدى تجانس إجابات الوحدات المبحوثة وقياس الأهمية النسبية لعببارات محاور الاستبانة.

(4) **استخدام اختبار (مربع كاي):** تم استخدام هذا الاختبار لاختبار الدلالة الإحصائية لفرضيات الدراسة عند مستوى معنوية 5% ويعني ذلك أنه إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية المصاحبة لقيمة مربع كاي المحسوبة أقل من 5% يرفض فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض البحث) صحيحاً. أما إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية المصاحبة لقيمة مربع كاي أكبر من 5% فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل (فرض) الدراسة غير صحيح.

(5) **اختبار ألفا كرونباخ:** تم استخدامه لقياس الاتساق الداخلي لعببارات الدراسة للتحقق من صدق الأداة، ويعد المقياس جيداً وملائماً إذا زادت قيمة معامل ألفا كرونباخ عن (60%)

4. تحليل بيانات البحث الميدانية:

يهدف الباحثون من تحليل البيانات الأساسية التمكن من معرفة مدى تمثيلهم لمجتمع البحث، ومن هنا قامت الباحثون بتلخيص البيانات في جداول والتي توضح قيم كل متغير لتوضيح أهم المميزات الأساسية للعينة، وفي متوسطات حسابية وانحرافات معيارية لعببارات البحث، وذلك على النحو التالي:

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لعببارات الاستبانة

جدول رقم (11) يوضح المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والرتبة لعببارات المحور الأول

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	النتيجة
البعد الأول: التمويل بحقوق الملكية (الذاتي):				
1. يعتبر التمويل الذاتي الضمان الوحيد على وجود استمرارية العمل.	3.76	1.03	10	أوافق
2. التمويل بحقوق الملكية يستدل به على قوة المركز المالي للعمل.	4.12	0.69	4	أوافق
3. يعطي التمويل بحقوق الملكية انطباعاً قوياً بأن طالب الائتمان قادر على تغطية احتياجاته المالية ذاتياً.	4.09	0.81	5	أوافق

أوافق	7	0.85	4.06	4. يعمل التمويل بحقوق الملكية على تقوية الموقف التفاوضي للعميل عند الاقتراض.
أوافق	17	1.07	3.44	5. يعمل التمويل بحقوق الملكية على إضعاف العائد المتحصل عليه للعملاء وإبطاء التوسع الرأسمالي وعدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية البديلة.
أوافق	8	0.84	4.04	6. تزداد رغبة المصرف في منح الائتمان كلما كان العميل يعتمد على موارده الذاتية.
البعد الثاني: التمويل بحقوق الغير (غير ذاتية):				
أوافق	14	1.13	3.66	7. يعمل التمويل بحقوق الغير على إضعاف الموقف التفاوضي للعميل عند الاقتراض.
أوافق	16	1.20	3.46	8. كلما زادت الأموال المقترضة كلما انخفضت تكلفة التمويل وارتفعت القيمة السوقية للعميل.
أوافق	12	0.94	3.73	9. يعطى اعتماد العميل على حقوق الغير انطباعاً قوياً بأن طالب الائتمان غير قادر على تغطية احتياجاته المالية ذاتياً.
أوافق	15	1.12	3.63	10. اعتماد العميل على التمويل غير الذاتي في معاملاته مؤشر غير جيد لمناحي الائتمان المصرفي.
أوافق	18	1.20	3.44	11. اعتماد العميل على حقوق الغير لا يعني شيئاً لمناحي الائتمان المصرفي.
أوافق بشدة	1	0.71	4.53	12. تزداد رغبة المصارف في منح الاقتراض كلما كان العميل له تجارب سابقة في الاقتراض من المصرف.
البعد الثالث: تركيبة (تشكيلة) الهيكل المالي:				
أوافق بشدة	2	0.80	4.21	13. يحظى تحليل مكونات الهيكل المالي لطالبي الائتمان بالاهتمام الكافي من قبل مانحي الائتمان.
أوافق	13	1.09	3.67	14. يهتم مانحو الائتمان بتقييم جانب الأصول ودراسة الجدوى لطالبي الائتمان دون النظر لجانب الخصوم.
أوافق	3	0.76	4.19	15. يدعم وجود هيكل مالي مثالي موقف مانحي الائتمان بقبول منح الائتمان المصرفي.
أوافق	11	0.96	3.75	16. تختلف مصادر استخدامات الهيكل المالي باختلاف المؤهل العلمي لمسؤولي الائتمان.
أوافق	9	0.96	3.89	17. التغيرات في هيكل التمويل تؤثر على القيمة السوقية للعملاء.

أوافق	6	0.86	4.07	18. تتضمن مكونات الهيكل المالي معلومات تمكن من بناء توقعات مستقبلية عن مقدرة العميل للوفاء بالتزاماته.
أوافق		0.95	3.87	المتوسط للمحور ككل

المصدر: من واقع بيانات البحث الميداني 2025م

يتضح من الجدول رقم (11) ما يلي:

- جميع العبارات التي تعبر عن محور (مكونات الهيكل المالي للعملاء) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3)، وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع العبارات التي تعبر عن المحور الأول
- أهم عبارة من عبارات محور (مكونات الهيكل المالي للعملاء) هي (تزداد رغبة المصارف في منح الاقتراض كلما كان العميل له تجارب سابقة في الاقتراض من المصرف)، حيث متوسط الإجابة عنها (4.53)، بانحراف معياري (0.71)، وأقل عبارة من حيث الموافقة هي (اعتماد العميل على حقوق الغير لا يعني شيئاً لمناحي الائتمان المصرفي). حيث بلغ متوسط العبارة (3.44)، بانحراف معياري (1.20)
- بلغ متوسط جميع العبارات (3.87)، وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على جميع العبارات التي تقيس مكونات الهيكل المالي للعملاء، بانحراف معياري (0.95) مما يدل على تركز القيم حول وسطها الحسابي.

جدول رقم (12) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	النتيجة
1. يوجد بالمصرف إطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر.	4.42	0.62	1	أوافق بشدة
2. يوجد بالمصرف نظام تدقيق مالي مبني على المخاطر.	4.30	0.69	2	أوافق بشدة
3. يعتمد المصرف بصورة مبالغ فيها على الضمانات ولا يتم التركيز بصورة مباشرة على جدوى المشروع وكفاءة تدفقاته النقدية ومقدرة العميل على السداد.	3.49	1.14	10	أوافق
4. يلتزم المصرف بقياس الجدارة الائتمانية للعميل من قبل منحة الائتمان المصرف مما يسهم في الحد من المخاطر المصرفية.	4.05	0.68	6	أوافق
5. يقوم المصرف بمتابعة الظروف المحيطة بالعميل ورصد التغيرات التي تطرأ على البيئة التي يعمل فيها العميل.	3.81	0.86	8	أوافق
6. يهتم المصرف بتجويد وتفعيل القرارات المالية المبنية على دراسة مكونات الهيكل المالي مما يحد من المخاطر المصرفية.	4.17	0.65	4	أوافق

أوافق بشدة	3	0.70	4.22	7. يقوم المصرف بإجراء تقييم شامل لمخاطر العميل واتخاذ الإجراءات المصححة كأداة للحد من المخاطر.
أوافق	5	0.72	4.16	8. يقوم المصرف بمتابعة وتطبيق التطورات المستمرة للضوابط الرقابية والمصرفية اللازمة للحد من المخاطر.
أوافق	7	0.89	3.97	9. المنافسة الحادة بين المصارف والإسراع في منح التسهيلات الائتمانية التي تفتقد لبعض الاعتبارات المهمة تؤثر على المخاطر واحتمالية حدوثها.
أوافق	9	1.00	3.65	10. يلتزم المصرف بعد منح الائتمان المصرفي بمتابعة المركز المالي للعميل وتقييم ربحيته بصورة دورية مما يسهم في الحد من المخاطر المصرفية.
أوافق		0.80	4.02	المتوسط للمحور ككل

المصدر: من واقع بيانات البحث الميداني 2025م

يتضح من الجدول رقم (12) ما يلي:

- جميع العبارات التي تعبر عن محور (المخاطر المصرفية) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3)، وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع العبارات التي تعبر عن المحور الثالث.
- أهم عبارة من عبارات محور (المخاطر المصرفية) هي (يوجد بالمصرف إطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر)، حيث متوسط الإجابة عنها (4.42)، بانحراف معياري (0.62)، وأقل عبارة من حيث الأهمية هي (يعتمد المصرف بصورة مبالغ فيها على الضمانات ولا يتم التركيز بصورة مباشرة على جدوى المشروع وكفاءة تدفقاته النقدية ومقدرة العميل على السداد) حيث بلغ متوسط العبارة (3.49)، بانحراف معياري (1.14).
- بلغ متوسط جميع العبارات (4.02)، وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على جميع العبارات التي تقيس المخاطر المصرفية، بانحراف معياري (0.80) مما يدل على تمركز القيم حول وسطها الحسابي.

اختبار الفرضيات:

نتناول في هذا الجزء مناقشة وتفسير نتائج البحث الميداني، وذلك من خلال المعلومات التي أسفرت عنها جداول تحليل البيانات الإحصائية، وكذلك نتائج التحليل لاختبار الفروض، وفي ضوء مشكلة البحث وأهدافه، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (13) يوضح اختبار مربع كاي لعبارات المحور الأول

العبارة	مربع كاي المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	التفسير
البعد الأول: التمويل بحقوق الملكية (الذاتي):				
1. يعتبر التمويل الذاتي الضمان الوحيد على وجود استمرارية العميل.	58.806	4	0.000	دالة

دالة	0.000	3	107.471	2. التمويل بحقوق الملكية يستدل به على قوة المركز المالي للعميل.
دالة	0.000	3	58.059	3. يعطي التمويل بحقوق الملكية انطباعاً قوياً بأن طالب الائتمان قادر على تغطية احتياجاته المالية ذاتياً.
دالة	0.000	3	62.464	4. يعمل التمويل بحقوق الملكية على تقوية الموقف التفاوضي للعميل عند الاقتراض.
دالة	0.000	4	37.045	5. يعمل التمويل بحقوق الملكية على إضعاف العائد المتحصل عليه للعملاء وإبطاء التوسع الرأسمالي وعدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية البديلة.
دالة	0.000	3	40.556	6. تزداد رغبة المصرف في منح الائتمان كلما كان العميل يعتمد على موارده الذاتية.
البعد الثاني: التمويل بحقوق الغير (غير ذاتية):				
دالة	0.000	4	39.752	7. يعمل التمويل بحقوق الغير على إضعاف الموقف التفاوضي للعميل عند الاقتراض.
دالة	0.000	4	45.254	8. كلما زادت الأموال المقترضة كلما انخفضت تكلفة التمويل وارتفعت القيمة السوقية للعميل.
دالة	0.000	4	83.985	9. يعطى اعتماد العميل على حقوق الغير انطباعاً قوياً بأن طالب الائتمان غير قادر على تغطية احتياجاته المالية ذاتياً.
دالة	0.000	4	39.453	10. اعتماد العميل على التمويل غير الذاتي في معاملاته مؤشر غير جيد لمانحي الائتمان المصرفي.
دالة	0.000	4	37.151	11. اعتماد العميل على حقوق الغير لا يعني شيئاً لمانحي الائتمان المصرفي.
دالة	0.000	3	129.715	12. تزداد رغبة المصارف في منح الاقتراض كلما كان العميل له تجارب سابقة في الاقتراض من المصرف.
البعد الثالث: تركيبة (تشكيلة) الهيكل المالي:				
دالة	0.000	4	115.007	13. يحظى تحليل مكونات الهيكل المالي لطالبي الائتمان بالاهتمام الكافي من قبل مانحي الائتمان.
دالة	0.000	4	42.222	14. يهتم مانحو الائتمان بتقييم جانب الأصول ودراسة الجدوى لطالبي الائتمان دون النظر لجانب الخصوم.

دالة	0.000	4	140.618	15. يدعم وجود هيكل مالي مثالي موقف مانحي الائتمان بقبول منح الائتمان المصرفي.
دالة	0.000	4	63.164	16. تختلف مصادر استخدامات الهيكل المالي باختلاف المؤهل العلمي لمسؤولي الائتمان.
دالة	0.000	3	21.920	17. التغيرات في هيكل التمويل تؤثر على القيمة السوقية للعملاء.
دالة	0.000	3	42.882	18. تتضمن مكونات الهيكل المالي معلومات تمكن من بناء توقعات مستقبلية عن مقدرة العميل للوفاء بالتزاماته.

المصدر: من واقع بيانات البحث الميداني 2025م

يتضح من الجدول رقم (13) ما يلي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة الأولى (58.8.6)، عند درجات حرية (4)، ومستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن التمويل الذاتي يعتبر الضمان الوحيد على وجود استمرارية العميل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة الثانية (107.471)، عند درجات حرية (3)، ومستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن التمويل بحقوق الملكية يستدل به على قوة المركز المالي للعميل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة الثالثة (58.059)، عند درجات حرية (3)، ومستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن التمويل بحقوق الملكية يعطي انطبعا قويا بأن طالب الائتمان قادر على تغطية احتياجاته المالية ذاتياً.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة الرابعة (62.464)، عند درجات حرية (3)، ومستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن التمويل بحقوق الملكية يعمل على تقوية الموقف التفاوضي للعميل عند الاقتراض.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة الخامسة (37.045)، عند درجات حرية (4)، ومستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن التمويل بحقوق الملكية يعمل على إضعاف العائد المتحصل عليه للعملاء وإبطاء التوسع الرأسمالي وعدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية البديلة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة السادسة (40.556)، عند درجات حرية (3)، ومستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن رغبة المصرف في منح الائتمان تزداد كلما كان العميل يعتمد على موارده الذاتية.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة السابعة (39.752)، عند درجات حرية (4)، ومستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن التمويل بحقوق الغير يعمل على إضعاف الموقف التفاوضي للعميل عند الاقتراض.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة الثامنة (45.254)، عند درجات حرية (4)، ومستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أنه كلما زادت الأموال المقترضة كلما انخفضت تكلفة التمويل وارتفعت القيمة السوقية للعميل
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة التاسعة (83.985)، عند درجات حرية (4)، ومستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن اعتماد العميل على حقوق الغير يعطي انطباعاً قوياً بأن طالب الائتمان غير قادر على تغطية احتياجاته المالية ذاتياً.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة العاشرة (39.453)، عند درجات حرية (4)، ومستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن اعتماد العميل على التمويل غير الذاتي في معاملته مؤثر غير جيد لمانحي الائتمان المصرفي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة الحادية عشرة (37.151)، عند درجات حرية (4)، ومستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن اعتماد العميل على حقوق الغير لا يعني شيئاً لمانحي الائتمان المصرفي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة الثانية عشرة (129.715)، عند درجات حرية (3)، ومستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن رغبة المصارف في منح الاقتراض تزداد كلما كان العميل له تجارب سابقة في الاقتراض من المصرف.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة الثالثة عشرة (115.007)، عند درجات حرية (4)، ومستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تحليل مكونات الهيكل المالي لطالبي الائتمان يُحظى بالاهتمام الكافي من قبل مانحي الائتمان.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة الرابعة عشرة (42.222)، عند درجات حرية (4)، ومستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن مانحي الائتمان يهتمون بتقييم جانب الأصول ودراسة الجدوى لطالبي الائتمان دون النظر لجانب الخصوم.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة الخامسة عشرة (140.618)، عند درجات حرية (4)، ومستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن وجود هيكل مالي مثالي يدعم موقف مانحي الائتمان بقبول منح الائتمان المصرفي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة السادسة عشرة (63.164)، عند درجات حرية (4)، ومستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن مصادر استخدامات الهيكل المالي تختلف باختلاف المؤهل العلمي لمسؤولي الائتمان
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة السابعة عشرة (21.920)، عند درجات حرية (3)، ومستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن التغيرات في هيكل التمويل تؤثر على القيمة السوقية للعملاء.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة الثامنة عشرة (42.882)، عند درجات حرية (3)، ومستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن مكونات الهيكل المالي تتضمن معلومات تمكن من بناء توقعات مستقبلية عن مقدرة العميل للوفاء بالتزاماته.
- كما يتضح من الجدول (13) أن جميع العبارات دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، فإن ذلك يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة، وجميعها لصالح الموافقين على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات الهيكل المالي في المخاطر المصرفية، وعليه نستنتج أن الفرضية التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات الهيكل المالي على المخاطر المصرفية هي فرضية مقبولة.

جدول رقم (14) يوضح اختبار مربع كاي لعببارات المحور الثاني

العبارة	مربع كاي المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	التفسير
1. يوجد بالمصرف إطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر.	43.000	2	0.000	دالة
2. يوجد بالمصرف نظام تدقيق مالي مبني على المخاطر.	94.069	3	0.000	دالة
3. يعتمد المصرف بصورة مبالغ فيها على الضمانات ولا يتم التركيز بصورة مباشرة على جدوى المشروع وكفاءة تدفقاته النقدية ومقدرة العميل على السداد.	29.820	4	0.000	دالة
4. يلتزم المصرف بقياس الجدارة الائتمانية للعميل من قبل منحة الائتمان المصرف مما يسهم في الحد من المخاطر المصرفية.	86.278	3	0.000	دالة
5. يقوم المصرف بمتابعة الظروف المحيطة بالعميل ورصد التغيرات التي تطرأ على البيئة التي يعمل فيها العميل.	99.519	4	0.000	دالة

دالة	0.000	3	96.269	6. يهتم المصرف بتجويد وتفعيل القرارات المالية المبنية على دراسة مكونات الهيكل المالي مما يحد من المخاطر المصرفية.
دالة	0.000	3	82.537	7. يقوم المصرف بإجراء تقييم شامل لمخاطر العمل واتخاذ الإجراءات المصححة كأداة للحد من المخاطر.
دالة	0.000	4	163.227	8. يقوم المصرف بمتابعة وتطبيق التطورات المستمرة للضوابط الرقابية والمصرفية اللازمة للحد من المخاطر.
دالة	0.000	3	38.909	9. المنافسة الحادة بين المصارف والاسراع في منح التسهيلات الائتمانية التي تفتقد لبعض الاعتبارات المهمة تؤثر على المخاطر واحتمالية حدوثها.
دالة	0.000	4	72.308	10. يلتزم المصرف بعد منح الائتمان المصرفي بمتابعة المركز المالي للعميل وتقييم ربحته بصورة دورية مما يساهم في الحد من المخاطر المصرفية.

المصدر: من واقع بيانات البحث الميداني 2025م

يتضح من الجدول رقم (14) ما يلي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة الأولى (43.000)، عند درجات حرية (2)، ومستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على وجود بالمصرف إطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة الثانية (94.069)، عند درجات حرية (3)، ومستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على وجود بالمصرف نظام تدقيق مالي مبني على المخاطر
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة الثالثة (29.820)، عند درجات حرية (4)، ومستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين أن المصرف يعتمد بصورة مبالغ فيها على الضمانات ولا يتم التركيز بصورة مباشرة على جدوى المشروع وكفاءة تدفقاته النقدية ومقدرة العميل على السداد
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة الرابعة (86.278)، عند درجات حرية (3)، ومستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين أن المصرف يلتزم بقياس الجدارة الائتمانية للعميل من قبل منحة الائتمان المصرف مما يساهم في الحد من المخاطر المصرفية
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة الخامسة (99.519)، عند درجات حرية (4)، ومستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد

العينة ولصالح الموافقين على أن المصرف يقوم بمتابعة الظروف المحيطة بالعمل ورصد التغيرات التي تطرأ على البيئة التي يعمل فيها العميل.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة السادسة (96.269)، عند درجات حرية (3)، ومستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المصرف يهتم بتجويد وتفعيل القرارات المالية المبنية على دراسة مكونات الهيكل المالي مما يحد من المخاطر المصرفية.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة السابعة (82.537)، عند درجات حرية (3)، ومستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن المصرف يقوم بإجراء تقييم شامل لمخاطر العميل واتخاذ الإجراءات المصححة كأداة للحد من المخاطر.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة الثامنة (163.227)، عند درجات حرية (4)، ومستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المصرف يقوم بمتابعة وتطبيق التطورات المستمرة للضوابط الرقابية والمصرفية اللازمة للحد من المخاطر.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة التاسعة (38.909)، عند درجات حرية (3)، ومستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المنافسة الحادة بين المصارف والاسراع في منح التسهيلات الائتمانية التي تفتقد لبعض الاعتبارات المهمة تؤثر على المخاطر واحتمالية حدوثها.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة العاشرة (72.308)، عند درجات حرية (4)، ومستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المصرف بعد منح الانتماء المصرفي يلتزم بمتابعة المركز المالي للعميل وتقييم ربحيته بصورة دورية مما يسهم في الحد من المخاطر المصرفية.

كما يتضح من الجدول رقم (14) أن جميع العبارات دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، فإن ذلك يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة، وجميعها لصالح الموافقين على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات الهيكل المالي في المخاطر المصرفية، وعليه نستنتج أن الفرضية التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات الهيكل المالي على المخاطر المصرفية هي فرضية مقبولة.

5. النتائج:

من خلال البحث الميداني حول أثر الهيكل المالي على المخاطر المصرفية تبين التالي:

- التمويل بحقوق الملكية يستدل به على قوة المركز المالي للعميل، كما تزداد رغبة المصارف في منح الاقتراض كلما كان العميل له تجارب سابقة في الاقتراض من المصرف.

- يحظى تحليل مكونات الهيكل المالي لطالبي الائتمان بالاهتمام الكافي من قبل مانحي الائتمان، كما يدعم وجود هيكل مالي مثالي موقف مانحي الائتمان بقبول منح الائتمان المصرفي.
- وجد البحث أن معظم المصارف الممثلة لعينة البحث لها إطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر، كما لها نظام تدقيق مالي مبني على المخاطر.
- وجد البحث أن معظم المصارف الممثلة لعينة البحث تقوم بتجويد وتفعيل القرارات المالية المبنية على دراسة مكونات الهيكل المالي مما يحد من المخاطر المصرفية.
- إن المصارف تقوم بإجراء تقييم شامل لمخاطر العميل واتخاذ الإجراءات المصححة كأداة للحد من المخاطر.

6. التوصيات:

- على المصارف الاهتمام بالدراسة والتحليل الدقيق والشامل للطلبات المقدمة للائتمان، كذلك الالتزام بتجويد العمل من خلال الخطوات الفنية والتنفيذية للعاملين بالمصارف.
- ضرورة الاهتمام بالتخطيط الائتماني من خلال عمليات التخطيط للسيولة والربحية.
- تعزيز الرقابة والتنبؤ بالمخاطر الائتمانية من خلال المتابعة والاستشعار المبكر، الزيارة الميدانية وإجراء مسح عن العميل وتقارير الاستعلام.

7. قائمة المصادر والمراجع والكتب:

1.1. المصادر العربية:

- الرشيد، بشير صالح (2000م)، **مناهج البحث التربوي: رؤية تطبيقية مبسطة**. الكويت: دار الكتاب الحديث.
- بن زروق، ليليا (2021)، **الهيكل المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسات الاقتصادية**، بحث ماجستير في المالية والبنوك غير منشور، جامعة ابن خلدون تيارت.
- حامد، حامد إبراهيم عيسى. (2017م). **أثر استخدام مؤشرات التحليل الائتماني في تقليل المخاطر المصرفية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)**، دراسة دكتوراة غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.
- نورة بيري وعبد القادر دبوش (2023)، **أثر هيكل القطاع المالي (بنوك مقابل أسواق) على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من 85 دولة للفترة (1990-2020)**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 7 العدد 2 ص ص 200-221.
- دعاس مصعب وأيمن فريد (2020)، **الخيارات الاستراتيجية وأثرها على الهيكل المالي - دراسة حالة مؤسسة نفضال - تبسة** مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 5 العدد 1 ص ص 23-40
- سلامات علي (2018)، **قياس تكلفة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية - دراسة ميدانية حالة البنك الوطني الجزائري**، دراسة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة غرداية.
- الامام، صلاح الدين محمد أمين. الخزعلي، رقية عبد الخضر شنيث (2017)، **تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2013**، بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 12 العدد 41 الفصل الرابع، ص ص 112-129.

الصادفي، عماد الدين الصادفي محمد. (2023)، دور جودة المراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المالية -دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية- Humanities and Natural Sciences Journal HNSJ, , المجلد 4 العدد 3، ص 242-218

يوسف، يوسف الحاج هارون؛ عبو، أبو بكر عيسى بريمة. (2023)، مخاطر التمويل المصرفي على المقترضين دراسة حالة بنك الأسرة فرع الجنيينة خلال الفترة (2019 – 2021م)، Humanities and Natural Sciences Journal HNSJ, المجلد 4 العدد 1 ص 226-207.

2.7. المصادر الأجنبية:

Adina Apătăchioae (2014), **New Challenges in the Management of Banking Risks**, Procedia Economics and Finance (15) Pages 1364 – 1373

Harban, Fatema; Basel J. A. Ali; Oudat, Mohammad. (2021), **The Effect of Financial Risks on the Financial Performance of Banks listed on Bahrain Bourse**, Information Sciences Letters, Inf. Sci. Lett. 10, No. S1, Pages 71- 89

GIOVANNI DELL'ARICCIA, ROBERT MARQUEZ (2010) , **Risk and the Corporate Structure of Banks**, The Journal of THE AMERICAN FINANCE ASSOCIATION, VOL 36, NO 3. Pages 1075-1096

Guseon Ji & Daniel Sungyeon Kim& Kwangwon Ahn (2019) , **Financial Structure and Systemic Risk of Banks: Evidence from Chinese Reform**, Sustainability, VOL 11, NO 13, Pages 1-22

Jialin Guo & Desheng Wu (2024) , **Capital market openness and bank credit risk: Evidence from listed commercial banks**, Finance Research Letters, VOL 63, May 2024, 105282

Zeyad S. Ramadan, (2012), **Does Leverage Always Mean Risk? Evidence from ASE**, International Journal of Economics and Finance. VOL. 4, NO. 12 PP 150 -158

جميع الحقوق محفوظة IJRSP © (2025) (الدكتور/ مازن عبد الله إبراهيم البشير، الدكتورة/ نورا علي الزبال الحاج أحمد).
تُنشر هذه الدراسة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي (CC BY-NC 4.0).

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License (CC BY-NC 4.0).

Doi: doi.org/10.52133/ijrsp.v6.71.1